بلاغ إخباري

السيد شكيب بنموسى في لقاء مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية

الثلاثاء 16 نونبر 2021- الرباط، عقد السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، اليوم، بالمقر الرئيس للوزارة، لقاء مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، ويتعلق الأمر بكل من **الجامعة الوطنية للتعليم (ا. م. ش.) والنقابة الوطنية للتعليم (ك. د. ش.) والجامعة الحرة للتعليم (ا. ع. ش. م.) والجامعة الوطنية للتعليم والنقابة الوطنية للتعليم (ف. د. ش.).**

ويأتي تنظيم هذا اللقاء تعزيزا للمقاربة التشاركية في تدبير قضايا المنظومة التربوية، وسعي الوزارة ورغبتها الأكيدة وإرادتها الصادقة في إشراك شركائها الاجتماعيين في بلورة منهجية تسمح بمأسسة الحوار وتنظيمه، مما يتيحُ انخراط الجميع، كلّ من موقعه، من أجل النهوض بالمدرسة العمومية وتجويد الممارسة التعليمية والارتقاء بمستوى هيئة التدريس من خلال تحفيزها ورفع مستوى كفاءتها، وتأطيرها بمعايير مهنية.

وفي كلمة بالمناسبة شدد السيد الوزير على أن تطوير المنظومة التربوية رهين بالاهتمام بالعنصر البشري، وخاصّة تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للموارد البشرية في إطار حوار اجتماعي تشاركي مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، وذلك من خلال الإنصات إليهم وإشراكهم في صياغة الحلول.

وترتكز خارطة الطريق الجديدة هاته على منهجية جديدة للعمل المشترك، **تقوم على دراسة الملفات المطلبية لموظفي القطاع**، كما تقوم على **آلية اشتغال مضبوطة، في إطار لقاءات منتظمة، توضح كل ما سيتم القيام به من خطوات مشتركة على المدى القريب و المتوسط**، مما يتيح بالتالي للمدرسة المغربية مصالحتها مع محيطها السوسيوتربوي، لتكون ذات جاذبية ومشتلا للكفاءات وتحفيزها ورفع مستوى نجاعتها ، وذلك وفق ما أكّد عليه النموذج التنموي الجديد الذي دعا إلى تحقيق "نهضة تربوية مغربية" ترتكزُ على منظور الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 والقانون الإطار المنبثق عنها.

وثمن ممثلو النقابات التعليمية مقترح إرساء خارطة طريق مشتركة، واستحسنوا هذه المبادرة التي من شأنها الرفع من منسوب جاذبية المدرسة داخل النسيج المجتمعي وتثمين مواردها البشرية، معربين عن استعدادهم للعمل مع الوزارة والانخراط في تنزيل هذه الخارطة التي ستمكن من بناء حوار قطاعي مثمر وإيجابي يقوم على مبادئ الإنصات والثقة والتفهم المشترك.

هذا، وتم الاتفاق على **عقد لقاء مقبل، يوم الثلاثاء 23 نونبر 2021 لمواصلة الحوار.**